صفقة 'نفط كازاخستان' وطموحات الصين في آسيا الوسطى

25-8-2005

طموحات الصين لا تقتصر على شركة "نفط كازاخستان"، ولكنها تمتد إلى تعزيز وجودها ونفوذها في جمهوريات آسيا الوسطى، بما يمكنها من زيادة استثماراتها النفطية، وهي القضية التي حظيت باهتمام بالغ خلال القمة الأخيرة لمنظمة شنغهاي، المنعقدة في الخامس من يوليو الماضي، والتي شهدت الإعلان عن مشروع خط أنابيب النفط بين كازاخستان والصين، المقرر الانتهاء منه في ديسمبر المقبل، إضافة إلى الاتفاق على عدد آخر من مشاريع النفط والغاز الطبيعي، التي تساهم في تلبية جانب من الطلب الصيني المتزايد على الطاقة.

بقلم عبدالله صالح

لم يتأكد بعد نجاح الصين في الحصول على صفقة "نفط كازاخستان"، المملوكة لشركة النفط الكندية، وهو الأمر الذي يتطلب موافقة ثلثي المساهمين في الشركة، خلال الاجتماع الذي سيعقد خلال شهر أكتوبر القادم. وربما يتطلب الأمر أيضاً موافقة حكومة كازاخستان، التي شهدت علاقتها بشركة "نفط كازاخستان" العديد من التوترات خلال الآونة الأخيرة، بسبب عدم التزام الشركة بالمعايير البيئية في التشغيل. ومن جانب آخر، فإن الصين تواجه بمنافسة قوية عل هذه الصفقة من جانب تحالف للشركات الهندية، يضم "مؤسسة النفط والغاز الطبيعي الهندية" ومجموعة "ميتال ستيل".

شركة "نفط كازاخستان"، والتي تسعى مؤسسة النفط الوطنية الصينية لشرائها بمبلغ 4.18 بليون دولار، تعد صفقة رابحة بالنسبة للصين، بالنظر إلى ما تمتلكه شركة "نفط كازاخستان" من أصول ممتازة، تشمل معامل تكرير جديدة نسبياً، وعدداً من حقول النفط التي تحتوي على خام عالي الجودة، فضلاً عن قرب الآبار النفطية ومعامل التكرير من الحدود الصينية، بما يضفي عليها ميزة إستراتيجية هامة.

وتعد مؤسسة النفط الوطنية الصينية أكبر الشركات العاملة في مجال الطاقة في الصين، وهي مسئولة عن إنتاج ثلثي النفط الصيني، وهي مملوكة للدولة بالكامل. ومع ذلك فإن هذه المؤسسة، شأنها في ذلك شأن باقي المؤسسات الصينية العملاقة العاملة في مجال الطاقة، تسمح للمواطنين بامتلاك عدد معين من الأسهم، من أجل زيادة مصادر تمويلها. وقد تم تصنيفها خلال العام الماضي كواحدة من أكبر شركات النفط العالمية، من حيث الإنتاج والاستثمارات، حيث بلغت أصولها نحو 90 بليون دولار، وتمتلك المؤسسة 14 مشروعاً للنفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى 14 معمل تكرير و3 شركات للبتروكيماويات، مدعومة بعدد كبير من الشركات المتخصصة في التسويق، إلى جانب عدة مراكز للبحوث النفطية.

وكانت مؤسسة النفط الوطنية الصينية قد بدأت في توسيع نشاطها إلى العديد من مناطق العالم، بسبب تزايد الاحتياجات النفطية للصين، لتتحول في أواخر التسعينات إلى شركة متعددة الجنسية، وتنافس الشركات العالمية مثل "إكسون موبيل" و"شيفرون"، وتمكنت من تحقيق أرباح سنوية تتراوح بين 60 و70 بالمائة. ولأن الشركة لا تزال مملوكة للحكومة الصينية، فقد ظلت عنصراً رئيسياً في تنفيذ الخطط القومية الصينية. فالخطة التاسعة للصين والتي امتدت بين عامي 1995 و2000، كانت تسعى، ضمن أهداف أخرى، إلى زيادة إنتاج الطاقة بمعدل 5% سنوياً، من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة.

أما الخطة العاشرة والتي تشمل السنوات من 2001 إلى 2005، فقد استمرت في التأكيد على هدف تحسين إنتاج الطاقة، مع دعوة المؤسسات الوطنية إلى البحث عن مصادر خارجية للنفط والغاز. ومن جانبها، فقد استجابت مؤسسة النفط الوطنية بفعالية لهذه الدعوة، واستطاعت أن تقيم مشروعات ناجحة للنفط والغاز في 11 دولة، هي إندونيسيا، السودان، أذربيجان، سوريا، الجزائر، الإكوادور، بيرو، النيجر، تشاد، إضافة إلى روسيا، وكازاخستان، اللتان حظيتا باهتمام خاص من جانب مؤسسة النفط الصينية خلال السنوات الأخيرة.

قبل أن تتقدم المؤسسة بعرضها لشراء شركة "نفط كازاخستان"، كان قد تمكنت بالفعل من إقامة العديد من المشروعات في دولة كازاخستان، وأصبحت تمتلك 85.4% من أسهم شركة "أكتوب موني للغاز"، و50% من حقول "بوزاشي" للنفط والغاز، الواقعة

شمال غرب كازاخستان. إضافة إلى كونها المشارك الرئيسي في مشروع خط أنابيب "أتاسو - الشانكو" مع شركة النفط الوطنية في كازاخستان، والذي يمتد بطول 98 كيلومتراً، من مناطق الإنتاج في "أتاسو"، في وسط كازاخستان، إلى محطة السكك الحديدية في الشانكو بالصين. وستصل الطاقة اليومية لهذا الأنبوب إلى أكثر من 200 ألف برميل يومياً في المتوسط، ويمكن زيادتها إلى 400 ألف برميل كحد أقصى عند الضرورة. ومن المخطط أن ينتهي العمل في هذا الأنبوب بحلول ديسمبر 2005، على أن يبدأ ضخ إنتاجه مع مطلع العام الجديد.

ولاشك أن حصول الصين على صفقة شركة "نفط كازاخستان" سيؤدي إلى زيادة استثماراتها ونفوذها في كازاخستان وآسيا الوسطى، خاصة وأن "نفط كازاخستان" تعد هي ثاني أكبر شركة تعمل في مجال النفط في كازاخستان، ولها العديد من المشروعات الناجحة التي أقامتها خلال السنوات العشر الماضية، والتي مكنتها من الوصول إلى 357 مليون برميل من الاحتياطات النفطية المؤكدة، إضافة إلى 145 مليون برميل احتياطيات متوقعة، فضلاً عن امتلاكها لأكبر معمل للتكرير في كازاخستان هو معمل "شيمكنت"، الذي يستقبل سنوياً أكثر من 3.5 مليون طن من النفط، ويعد المصدر الرئيسي للجازولين في كازاخستان.

وتنتج شركة "نفط كازاخستان" نحو 100 ألف برميل يومياً. وقد هددت حكومة كازاخستان مؤخراً بإلغاء ترخيص الشركة إذا لم تقم على الفور بتوفيق أوضاعها وفقاً للمعايير البيئية، والحد من الانبعاثات الضارة الناتجة عن عمليات إشعال النفط، في الوقت الذي وعد فيه المسئولون في الشركة باستكمال خطط التوافق مع المعايير البيئية بحلول منتصف 2006.

وبالنسبة للصين، فإن صفقة "نفط كازاخستان" لن تحل مشكلة الطلب المتزايد على الطاقة لديها، فهي لا تمثل سوى نحو 30% من احتياجات الصين للطاقة خلال عام واحد، وهو ما يعني أن الصين بحاجة إلى الحصول على صفقة مماثلة كل أربعة أشهر تقريباً لتلبية الطلب المتزايد على النفط.ومع ذلك فإن هناك سعي دؤوب من أجل الحصول على هذه الصفقة، التي تعد مكسباً كبيراً للصين، بالنظر إلى جودة الخامات النفطية المنتجة، وتوافر معمل تكرير على أعلى مستوى، إضافة إلى الاحتياطيات النفطية الكبيرة المتوقعة.

ومع ذلك، فإن الصفقة التي تسعى الصين للحصول عليها مقابل 4.18 بليون دولار تواجه عدداً من المعوقات، بعضها يتعلق بالحقول النفطية التي استنزفت، لكونها تنتج بمعدلاتها القصوى منذ سنوات، وبعضها الآخر يتعلق بالعمالة والبيروقراطية ومدى استعدادها للتوافق مع سياسات الإنتاج الجديدة، إضافة إلى المشكلات المتعلقة بتكاليف النقل عبر أنبوب النفط من كازاخستان إلى الصين، ثم بواسطة السكك الحديدية الصينية إلى مناطق الاستهلاك الرئيسية في شرق الصين.

طموحات الصين لا تقتصر على شركة "نفط كازاخستان"، ولكنها تمتد إلى تعزيز وجودها ونفوذها في جمهوريات آسيا الوسطى، بما يمكنها من زيادة استثماراتها النفطية، وهي القضية التي حظيت باهتمام بالغ خلال القمة الأخيرة لمنظمة شنغهاي، المنعقدة في الخامس من يوليو الماضي، والتي شهدت الإعلان عن مشروع خط أنابيب النفط بين كازاخستان والصين، المقرر الانتهاء منه في ديسمبر المقبل، إضافة إلى الاتفاق على عدد آخر من مشاريع النفط والغاز الطبيعي، التي تساهم في تلبية جانب من الطلب الصيني المتزايد على الطاقة.